مُلخَّصاتُ الرَّسائل الجامعيَّة باللغة العربية

بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

هيئة التحرير

تواصل مجلّة التّجديد نقشر ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت في الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. تعريفاً للقارئ بهذه الأبحاث العلميّة وكشفاً للقضايا والموضوعات التي تعكس اهتمامات طلبة الدراسات العليا.

رسائل الدكتوراه

1 - السور القرآنية بين الترتيب التوقيفي والترتيب النزولي وأثر ذلك في الوحدة الموضوعية والمناسبة القرآنية

عبد الرحمن عبيد حسين

قسم القرآن والسنة، مارس 2005م.

تهدف هذه الأطروحة إلى الإجابة عن شبهة قديمة تزعم أن القرآن كتابٌ لا مقدمة له ولا خاتمة، ولا فصول منتظمة، وأن المرء لا يشعر بحرج إذا فتح القرآن في أي جزء منه وشرع بالقراءة. وهيكل الخطّة المتّبعة لتعميق الدراسات في حقول الوحدة الموضوعية في

سور القرآن وآياته، ولدحض هذه الشبهة، مؤسَّسٌ على تحليل أسس ثلاثة: علم المناسبة القرآنية، والوحدة الموضوعية في السورة الواحدة، والتفسير الموضوعي القائم على تتبع مفردة في كامل القرآن أو أجزاء منه وعرضها في صورة مشروع فكري أو اجتماعي أو سياسي يراعي ترتيب "الآيات والسور" الزمني أو العثماني طورًا ولا يحفلُ بهما أطوارًا أخرى. ولإيقاف مدّ التفاسير الموضوعيّة التي لا تراعي ترتيب السور العثماني خاصّةً، عمدت الأطروحة إلى جمع الأقوال حول الترتيب العثماني لسور القرآن وترجيح الأصحّ منها، ودراسة المحاولات العبثيّة للمستشرقين وغيرهم من المسلمين في إعادة جدولة سور القرآن وفق تنزُّلاتها الزمنيّة لغايات تسعى إلى الطعن في النسقية الفكرية في توزيع السور إلى خدمة التفسير الموضوعي. واتبع الباحث لإثبات ذلك منهج التحليل التاريخي النقدي، حيث تُعرض نظريات ترتيب السور تحت مجهر التحليل والتمحيص، ويُرجَّح منها ما تعضده الأدلة، وما هو أقرب إلى الاعتدال والوسطية؛ مستبعدًا المنهج القائم على الاستقراء والمقابلة، والتحليل دون الترجيح والمناقشة. وخلصت الأطروحة إلى أن إثبات الوحدة العضوية في القرآن من خلال توزيع السور فيه ليس أمرًا بعيد المنال، مع وجوب الاستحضار الدائم لبعدي القرآن: بعد سماوي يستعلي على لغة البشر ومفرداتها وأفهام البشر ومنطقهم، وبعد أرضي بما أنه مرسَلٌ ابتداءً للبشر لإخراجهم من وهم وأباطيل التصورات البشرية وفلسفاتها إلى أفق الوحي والمعرفة المطلقة. وأثبتت الأطروحة من خلال نماذج متعددة أن نظرية وحدة الموضوع في السورة الواحدة التي تبنّاها بعض العلماء قديمًا وحديثًا لا تعدو أن تكون فرضية حاول أشياعها تطبيقها بتكلُّف لا يخفى على سورة البقرة، وأثبتت أن تعدد المواضيع هي السمة البارزة في سورة القرآن. وأثبتت كذلك أن الذين أرادوا إعادة تقسيم وتبويب سور القرآن زمنيًّا لم يأتوا بجديد يعوّل عليه سوى فرضيّات باهتة لم يكتب لها البرهان.

2 - معالم التجديد الأصولي عند الإمام الشاطبي (دراسة تحليلية نقدية لأهم الأدوات المنهجية وأبرز المضامين الأصولية)

أحسن لحساسنة

قسم الفقه وأصول الفقه، أبريل 2005م.

سعى هذا البحث إلى دراسة أهم معالم التجديد الأصولي عند الإمام الشاطبي من خلال فحص تراثه الأصولي متمثلاً في كتابه "الموافقات". وقد تناول هذا البحث بدايةً عرضَ أهم المبادئ الأصولية التي أرساها الشاطبي ومثلت منظوره الأصولي، وحددت الإطار العام لبحثه الأصولي وطبيعة مساره واتجاهه، حيث نوقشت بعضُ القضايا الأساسية الأصولية مثل منظوره لمقاصد الشريعة، وموقفه من قطعية القواعد الأصولية، وبعض المباحث المنطقية. وقد تعرض البحث لتحليل الأدوات المنهجية التي وظفها الشاطبي في بحثه الأصولي، وهو الذي يمثل الجانب المنهجي في البحث، حيث تناول البحث مباحث الاستقراء وبرهان الخلف والاستدلال العقلي على طريقة المتكلمين، وهذا الجانب يمثل أدوات النظر العقلي. أما في الجانب النقلي فقد تناول البحث مناقشة بعض قضايا القرآن الكريم والسنة النبوية واللغة العربية، وطبيعة توظيف ذلك أصوليًّا، فضلاً عن تتبع الباحث لأهم القواعد المنهجية وأساليب البحث والتدليل الأصولي التي سلكها الشاطبي. أما في جانب المضامين الأصولية فقد تناول البحث أهم تصورات الشاطبي وآرائه في أهم القضايا الأصولية متعرضًا إلى مباحث الأحكام وطرق الاستنباط ومباحث الاجتهاد. ومما توصل إليه الباحث من النتائج أن عمل الشاطبي الأصولي قد تأسس على دعامتين مهمتين: الدعامة الأولى: مراجعة المادة الأصولية المدونة في مختلف الكتب الأصولية الأخرى، وإعادة النظر فيها تحليلاً ونقدًا، وهذا قد تم على مستويين: الأول: المضمون الأصولي الذي تمثل في أهم القضايا الأصولية التي أثارها الشاطبي وناقشها، والمنتوج التشريعي الذي تمثل في أهم تصوراته وآرائه. والثاني: أدوات النظر الأصولي في

المادة الأصولية وآلياتها، ومختلف مناهج التفكير وأساليب التدليل الأصولي. أما الدعامة الثانية: فهي تأسيس مادة أصولية جديدة متميزة في منهجها ومضمونها ومنتوجها، بحيث تكون بديلة أو موازية في دراسات علم أصول الفقه. ومن خلال هاتين الدعامتين حاول الشاطبي تقديم مشروعه العلمي وعرض منظومته الأصولية الجديدة. وقد حاول هذا البحث الكشف عن أبنية هاتين الدعامتين ومضمونهما واللتين تمثلان الجانب المنهجي وجانب الفكر الأصولي.

3 - نظرية الذرائع وتطبيقات لها في المعاملات المالية الحديثة

أختر زيتي بنت عبد العزيز
قسم الفقه وأصول الفقه، يوليو 2005م.

يتناول هذا البحث مسألة الذرائع في الدرس الأصولي بوصفها أحد أهم الأدلة المختلف فيها في الفكر الأصولي. وقاعدة الذرائع من القواعد الأصولية التي لها علاقة وطيدة بمقاصد الشريعة اعتبارًا بالعلاقة المتينة بين الوسائل والأهداف. وهدفت الدراسة إلى تحليل أساسيات نظرية الذرائع بوصفها أداة من أدوات الاجتهاد المعاصر، وذلك بغية توظيفها لتوجيه النوازل والمستجدات. ومن الملاحظ أن المدونات الأصولية ركّزت على سد الذرائع المباحة التي تفضي إلى مفسدة راجحة اعتبارًا بأن خطر الفساد أشد وأولى بالمنع. وأما فتح الذريعة فلم يحظ بالاهتمام العلميّ الموازي له على الرغم من اعتراف الأصوليين بأهميته. ولهذا فإن هذه الدراسة رامت تأصيل فكرة الذرائع تأصيلاً شاملاً لسدّها وفتحها على المستوى النظري والتطبيقي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة ضرورة الوعي بالتفريق بين المقاصد والذرائع. فالذرائع هي الوسائل المفضية إلى المقاصد في الظن الغالب، وليست المقاصد ذاتها. ومرد هذا إلى أن الذرائع مبنيّة على الموازنة بين مآلات الأفعال من حيث ما يترتب عليها من منافع أو مفاسد، فهي بخلاف المقاصد لما تتصف به

من المرونة، وقد تتغير بتغير الأحوال. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى صياغة ضوابط منهجية لتفعيل العمل بالذرائع سدًّا وفتحا. واختارت الدراسة نماذج تطبيقية للذرائع في المعاملات المالية الحديثة متمثّلةً في عقود الإذعان، وبيع التقسيط، والودائع المصرفية، ونظام التأمين. وتوصلت إلى ضرورة الاستناد إلى مبدأ الذرائع عند بيان حكم الشرع حلاًّ أو تحريماً في هذه المعاملات، وذلك انطلاقًا من المآلات التي يمكن أن تترتب عليها. فمشروعية عقود الإذعان وعدم المشروعية تتوقف على ما يترتب عليها من مصلحة راجحة، أو مفسدة راجحة وكذلك الحال في نظام التأمين. وأما بالنسبة لبيع التقسيط والودائع المصرفية، فعلى الرغم من وجود أدلة شرعية دالة على مشروعيتهما، غير أن العمل بها يتوقف على مدى ما يترتب عليهما من جلب مصلحة معتبرة في ضوء الواقعات التي تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة.

4 ــ مظاهر الاتساق والانسجام في تحليل الخطاب النبوي (رقائق صحيح البخاري نموذجًا)

عاصم شحادة صالح علي

قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)، نوفمبر 2004م.

يهدف هذا البحث إلى الإسهام في التكامل بين التراث اللغوي العربي المهتم بدراسة النص، وبين لسانيات النص الحديثية، بتتبع مظاهر الاتساق والانسجام في التراث ولدى الغربيين، واستخرج المبادئ التي يمكن الاستفادة منها في تحليل الخطاب النبوي في الرقائق، بعد صياغتها في منهجية مقترحة تراعي طبيعة النص الديني (النبوي). وتبرز هذه المنهجية الخصائص التداولية مع الخصائص النحوية والمعجمية والبلاغية العامة.

درس الباحث مظاهر الاتساق والانسجام من منظور الغربيين والتراث العربي القديم في عالم النص، واهتمّ من مظاهر الاتساق بعناصر الوصل، والفصل، والحذف،

والاستبدال، والإحالة، والاتساق المعجمي. وأوضح الباحث أهمية الاتساق في تفسير النص النبوي، وبيان مقصوده لدى المتلقي. وتناول الباحث من مظاهر الانسجام المقام والسياق، والقرائن المعنوية، والمجاز، والتشبيه، وبعض عناصر القرائن اللفظية، مما يسهم في تحقيق انسجام النص وفهمه فهمًا واعيًا لدى المتلقي، كما درس جملة من مناهج تحليل النص. تبين من خلال مظاهر الاتساق والانسجام في الخطاب النبوي في ضوء علم اللغة النصي واستنطاق التراث أن تراثنا اللغوي في دراسة النص مليء بدراسات عميقة لمظاهر الاتساق والانسجام. وقد أشار الباحث إلى الموضوعات التراثية المماثلة لكل مظهر من مظاهر الاتساق والانسجام لدى الغربيين، وبينها بشكل واف. واتضح في البحث أن مظاهر الاتساق والانسجام تتصف بمرونة في التحليل، تلك المرونة التي تضمن لها عالميتها في مجال الدراسات النصية. وقد أبرز الباحث صلاحية دراستها في تحليل النص الديني، وبصفة خاصة الحديث النبوي الشريف. واختتم البحث بمقترحات في معالجة بعض الإشكالات التي يمكن أن تواجه المتلقي في فهم النص الديني.

5 - دراسة نظرية "لأنماط اللغة" وخصائصها الموقفية: مجلة "العربي" نموذجًا

شمس الجميل بن يوب

قسم اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللغوية)، مارس 2005م.

تحاول هذه الدراسة بيان مفهوم "نمط اللغة" في اللغة العربية. وهذا المفهوم لم يتناوله القدامى من علماء العربية بشكل مفصل وموسع، ولم تكن معالمه واضحةً لعلماء اللغة المحدثين، إذ كانوا يخلطون بين هذا المفهوم والأسلوب. وقد أثبت الباحث الفرق بين "نمط اللغة" والأسلوب والبلاغة واللهجة، سواء أكان ذلك كتابة أم حديثًا. وتناول الباحث مجلة "العربي" الكويتية نموذجًا لتحليل مفهوم "نمط اللغة"، حيث استخدم في التحليل الأشكال

والرسومات البيانية، واختار ثماني عشرة مقالة درسها من مجلة "العربي"، وبين "نمط اللغة" البارز في كل مقالة. وحاول الباحث تحليلها بناءً على المنهج التحليلي المستمد من قول هاليداي وأوري وأليس ومحسن غديسي الذين تناولوا المفردات أو المصطلحات المستخدمة لكل مقالة بناءً على المجال الخاص لها؛ حيث خلص الباحث بعد ذلك إلى نتيجة مفادها أن "نمط اللغة" عبارة عن نوعيات اللغة حسب الاستخدام (حسب نوع المقال سواء أكان طبيًّا أم علميًّا أم اجتماعيًّا أو غير ذلك)، ثم تناول الباحث بعد ذلك منهج بايبر، وطبقه على اللغة العربية من أجل تحديد الاختلاف بين أزواج "نمط اللغة" في اللغة الإنجليزية، ومدى تطبيقها على "أنماط اللغة" في اللغة العربية. وحاول تأسيس مصطلح "نمط اللغة" بوصفه مصطلحًا مبيِّنًا لهذا المفهوم. ثم أورد تعريفًا خاصًّا لـــ "نمط اللغة" استنتجه من دراسته وتحليله، ورأى أنه لغة مؤثرة ومفيدة من نوعيات اللغة الموجودة لدى فرد واحد، وهي تستخدم في موقف معين، ويعترف بها المجال. ويأمل الباحث أن يسهم هذا البحث في تطوير طرائق تدريس اللغة العربية بوصفها لغة ثانية في إطار المفردات والاستعمال اللغوي، وأن يساعد كل كاتب أو متكلم أو مرسل على تحديد المفردات أو المصطلحات التي يجب استخدامها في المقالة أو الكلام، بحيث تتناسب مع المجال الذي قيلت فيه.

6 - التحليل اللغوي في تفسير ابن عاشور (دراسة منهجية وتحليلية لنماذج من سوريتي البقرة وآل عمران)

صالح سبوعي

قسم اللغة العربية وآدابها، مايو 2005م.

يدرس هذا البحث أحد أعلام الأمة، ومنظِّريها الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، وذلك من خلال آرائه وتحليلاته اللغوية الواردة في تفسيره "التحرير والتنوير". وقد قصد تناول تلك الآراء والتحليلات وصياغتها في جملة أسس ومبادئ تعين على فهم النصّ

اللغوي، وبيان مقاصده وغاياته المبثوثة فيه. ركز الباحثُ جهوده على تتبع التحليلات اللغوية لابن عاشور في تفسيره، وقد تبين أن آراءه اللغوية تصلح أن تكون منهجية متكاملة لتحليل النصوص اللغوية بأنواعها. يبين الباحث أهمية المقاصد في فهم النص الشرعي، وما يمكن أن يكسبه ذلك الفهم من إدراك لحقائق الأشياء، وجواهرها، والتركيز على غاياتها، ومآلاتها، فضلاً عن وسائلها. ويؤكد البحث أن التركيز على الوسائل والأدوات لا يكون إلا بمقدار ما توقفنا على المقاصد. ويراجع البحث عددًا من المناهج التحليلية في دراسة النصوص الشرعية، ويسهم في بيان أهمية معرفة اللغة العربية وطرائق استخدامها وفق معهود أهلها، والتمكّن من ذلك في صحّة فهم الشريعة والاجتهاد فيها، واستنباط الأحكام منها، والوقوف على مقاصدها. وتقف التحليلات التطبيقية - بشقيها المقصدي والموضوعي - التي قدمها الباحث دليلاً على إمكان تحويل آراء العلماء المسلمين إلى مناهج نظرية قابلة للتطبيق. تدرس الفصولُ الستة للبحث التحليلَ اللغوي في تفسير القرآن العظيم، والتحليل اللغوي عند ابن عاشور وأهم أسسه وآلياته، ثم قضايا لغوية له تعين على فهم الأسس النظرية والمنطلقات الفكرية التي كانت وراء التحليل اللغوي عنده. وقد خُصِّص فصلان من هذه الفصول لتطبيق تلك الأسس والآليات في تحليل نماذج مختارة من سورتي البقرة وآل عمران. ومما خلص إليه البحث أن لابن عاشور آراء لغوية متقدمة، تلتقي مع آراء لغوية نعدّها معاصرة خاصة فيما يتعلق بمباحث تحديد المعنى، والوقوف على المقصد منه. واتّضح أن الفكر المقصدي المعتمد على إدراك مقاصد الشارع متحكّم في فكره اللغوي وموجِّه له. وتبين من خلال التحليلات إمكان ترجمة تحليلات ابن عاشور اللغوية إلى منهج لغوي تحليلي يعين في فهم المقصد من النص، سواء أكان الانتقال من النص إلى المقصد، أم من الموضوع إلى المقصد.

رسائل الماجستير

1 - الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معًا (في الجزأين الأولين للمستدرك وتلخيصه) دراسة نقدية.

نور الخيرية بنت خالد

قسم القرآن والسنة، يناير 2004م.

كتاب "المستدرك على الصحيحين" ألفه الإمام أبو عبد الله الحاكم مستدركًا به على الصحيحين ما ليس فيهما أو في أحدهما من الأحاديث التي هي على شرطهما أو على شرط أحدهما. ولكن الواقع أن فيه أحاديثَ ضعيفة وموضوعة أيضًا كما نبّه عليه الذهبي، وأحاديث سكت عنها الحاكم و لم يحكم عليها بأي حكمٍ. أما كتاب "تلخيص المستدرك" الذي لخص فيه الذهبي "المستدرك"، وحكم على أحاديثه حسب علمه واجتهاده محاولاً فيه التغلب على مشكلة تساهل الحاكم، فما كان الحاكم موفقًا فيه أقره الذهبي عليه، وما تساهل فيه تعقبه فيه، وسكت هو الآخر عن الحكم على بعض الأحاديث. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب سكوتهما عن الحكم على تلك الأحاديث ومعرفة درجاتها من خلال دراسة أسانيدها ومتونها دراسةً تحقيقيةً نقدية. واعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي والمنهج النقدي. واختصت هذه الدراسة للأحاديث الواقعة في الجزأين الأولين للمستدرك وتلخيصه والمسكوت عنها حكما. ومن خلال هذه الدراسة كشفت الباحثة معظم تلك الأحاديث التي وردت فيما يعرف في علم الحديث بـــ "المتابعات أو الشواهد"، والتي لا يشدد المحدثون في شروطها، والتي تحتاج إلى مزيد من التحقق للحكم عليها. وعليه فإن الدراسة قد انتهت إلى نتيجة أن تلك الأحاديث تشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، وأكثرها الحسن لغيره، والقليل جدًّا من تلك الأحاديث ضعيف، ولا يوجد فيها موضوع.

2 - طرق القرآن في الترغيب والترهيب

زاهر بن يوسف الفرعي

قسم القرآن والسنة، مايو 2004م.

يهتم هذا البحث بدراسة أساليب القرآن الكريم في الترغيب في نعيم الآخرة والترهيب من عذابها وقد اتبع الباحث فيها المنهجين الاستقرائي والتحليلي، حيث استخدم الأول في جمع الأساليب المتنوعة في الترغيب والترهيب الأخرويين من خلال آيات القرآن الكريم، واستفاد من الثاني في دراسة هذه الأساليب وتحليلها. ومن ثم تم التعريف بالترغيب والترهيب وذكرت أهميتهما في التربية، مع نماذج من أساليبهما القرآنية في خطاب الفرد والجماعة. وقد تركزت هذه الدراسة في بيان ألوان النعيم والعذاب الأخرويين من خلال الورود القرآني، حيث قسم الباحث ألوان النعيم والعذاب إلى روحي وحسي وذكر ما هو مشترك بينهما. وذيل الباحث دراسة هذه الأساليب والطرق القرآنية بذكر السلوك الوارد من خلال الآيات، وقد قسم هذا السلوك إلى عام وخاص. كما أوضح الباحث أهمية العهد المكي والمدني وأثرهما في تشكيل أسلوب الترغيب والترهيب من حيث النوع وكثرة الورود، ومواضع الذكر ومدى التلازم والتقابل. وفي ختام الدراسة بين الباحث أثر الترغيب والترهيب في سلوك المؤمن وأيّد ذلك بذكر أمثلة ونماذج من سيرة السلف الصالح.

3 - الماوردي وحجية السنة من خلال تفسيره "النكت والعيون"

البيكوف المحمد

قسم القرآن والسنة، يناير 2005م.

يتناول هذا البحث التعريف بالإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت 450هـ) مع التركيز على قضية هامة، وهي: احتجاج الماوردي بالسنة في تفسيره

"النكت والعيون". ويحاول البحث الكشف عن طريقة الماوردي في التفسير والتركيز على استشهاده بالحديث، وأهمية هذا البحث تظهر إذا علمنا أن الماوردي قد اتُّهِم بالاعتزال، والمعلوم أن المعتزلة لهم منهجهم الفكري ولهم طريقتهم في التعامل مع القرآن والحديث. ويهدف البحث إلى الكشف عن مدى اعتماد الإمام الماوردي السنة في تفسيره والاستشهاد بها عند تفسير آيات العقيدة وآيات الأحكام على الخصوص. كما يهدف البحث إلى النظر في حقيقة التهمة التي وجهت إليه من خلال التتبع لتفسير الآيات ومدى قربه أو بعده من منهج المعتزلة. وقد تبنى الباحث عدة مناهج في معالجة الموضوع. وأهم هذه المناهج المنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي. وقد تم اعتماد المنهج الإحصائي لإحصاء المواضع التي تعرض فيها لتفسير آيات العقيدة وآيات الأحكام وكذلك إحصاء الأحاديث القولية التي اعتمد عليها الماوردي. كما استخدم هذا المنهج لتحديد أهم المصادر التي نقل عنها لبيان مدى تعامله مع مصادر الاعتزال. ثم تناول البحث نماذج تطبيقية لكل ذلك. وبعد هذه السياحة في كتاب "النكت والعيون" توصّل البحث إلى أن تفسير الإمام الماوردي يعدّ في مدرسة التفسير بالمأثور، لأنه قد اعتمد السنة مصدرًا في تفسيره فضلاً عن تفسير القرآن بالقرآن، وأقوال الصحابة والتابعين، وأن الإمام الماوردي كان متبعًا لمنهج أهل السنة والجماعة، وما أورده في بعض أقوال منسوبة لأهل الاعتزال فهي قليلة ولا تعبر عن توجهٍ بل كان يفند آراء المعتزلة من خلال التفسير، أو يوردها كرأي مثل الآراء الأخرى من باب تنويع الأقوال في المسألة. وبالتالي فالبحث كشف عن جهود عالم موسوعي في الجانب التفسيري فضلاً عن كونه فقيهًا، ومحدِّثًا، ومربّيًا، وقاضيًا ينتصب نموذجًا حيًّا على مدى الزمان.

4 - شبهات جولدزهير حول القراءات القرآنية في كتاب "مذاهب التفسير الإسلامي"

وان حسن بن وان أحمد

قسم القرآن والسنة، يناير 2005م.

يتناول هذا البحث شبهات جولدزهير حول القراءات القرآنية في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامي"، ويركز على تحليل آرائه حول اختلاف القراءات القرآنية وطريقته في معالجتها. ويهدف البحث إلى الرد على الشبهات التي أثارها هذا المستشرق خلال دراسته للقراءات. واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي وذلك لغرض تحليل المعلومات ذات الصلة بالموضوع، كما استخدم البحث المنهج المقارن في المقارنة بين منهج جولدزهير ومنهج القراء في قبول القراءات الصحيحة. وتشير نتائج البحث إلى أن الشبهات التي أثارها جولدزهير حول اختلاف القراءات لا تستند إلى حجة وموضوعية، بل كان يعتمد على مفاهيمه الخاصة والوجدان والبصيرة، وإضافة إلى ذلك لم يعتمد جولدزهير في دراسته على المنهج الذي وضعه القراء في قبول الرواية.

5 - شهادة المرأة في الفقه الإسلامي والإشكاليات المثارة (دراسة فقهية)

فاطمة دالور

قسم الفقه وأصول الفقه، يناير 2004م.

هذه الدراسة عن شهادة المرأة تحاول إلقاء الضوء على شهادة المرأة في الفقه الإسلامي، فبدأت بالحديث عن أهم الدراسات التي كتبت في الموضوع قيد البحث، وبينت الدواعي والأسباب التي تقف وراء هذه الدراسة، كما ناقشت مفهوم الشهادة وأهميتها ومشروعيتها بصورة عامة. ثم انتقلت بعد ذلك للكلام عن شهادة المرأة في القضايا المدنية، وعرضت الشبهات التي تثار من حين لآخر بهذا الصدد، وقامت بالرد

عليها قدر المستطاع. وبعد ذلك تناولت الدراسة شهادة المرأة في القضايا الأسرية وما يتعلق بها. وفي الفصل الأخير اهتمت الدراسة بشهادة المرأة في القضايا الجنائية، مستعرضة أقوال الفقهاء القدامى والمعاصرين في كل مسألة، مدعومة بأهم أدلتهم مع المناقشة المستفيضة لها، مؤيدة ما هو راجح منها حسب قوة الاستدلال والواقع العملي. وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لجمع المواد الفقهية ذات العلاقة بالبحث، كما استخدمت المنهج التحليلي النقدي، لتحليل ما ورد من آراء، وغربلة تلك الآراء وتشذيبها، وتخليصها من الرأي الضعيف. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج جرى استعراضها في الخاتمة، ومنها أن الشهادة وسيلة من وسائل الإثبات في الفقه الإسلامي، وأن شهادة المرأة تختلف في بعض المسائل عن شهادة الرجل. وهذا الاختلاف يفسر لصالح المرأة وحمايتها، وليس من الصحيح أبدًا أن يفسر بخلاف ذلك كالطعن في شخصيتها وأهليتها وقدراتها وتفاعلها مع الحياة. ومنها أيضا أن المنطلقات التي انطلق منها بعض الدارسين للدفاع عن حقوق المرأة في الإسلام، وذلك بإجازة شهادتها مطلقا، أمر لا يستقيم، لأن شهادتها ليست حقًّا قد سلب منها ظلمًا وعدوانًا، وإنما هو واجب خفف الله تعالى عن المرأة أعباءه، مراعاة لطبيعتها واستعدادها، ورحمة بها من الدخول في معارك الجدال والشجار.

6 - الخلوة وأحكامها دراسة فقهية معاصرة

مسيدا مرحوم إنترينو
قسم الفقه وأصول الفقه، أكتوبر 2004م.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم الخلوة وما يترتب عليها من أحكام وآثار، كأثرها في ترتيب العقوبة، واستحقاق المهر ووجوب العدة وثبوت النسب، وفي تحريم أصول الزوجة وفروعها، وفي المحلّل له، كما يتناول دراسة صور ونماذج من الاجتماع

بين الجنسين، وبيان مدى اندراج كل واحد منها في الخلوة. وقد استلزم كل هذا من الباحث أن يتبع المنهج الاستقرائي في محاولة الاطلاع على ما كتب حول هذه القضايا من آراء وفتاوى، وإتباع ذلك بدراسة تحليلية لفهم نصوص الشارع، ومعرفة مقاصده تجاه جزئيات كل قضية مطروحة. وقد استطاع الباحث من خلال هذه الدراسة المتفحصة أن يستنتج مجموعة من النتائج، أهمها عدم جواز الاجتماع بين الرجل والمرأة الأجنبية إذا أدى ذلك إلى الخلوة. والأجنبية تشمل بنات العم والعمات والخال والخالات، وأخت الزوجة بالنسبة للزوج وكذلك لزوجة بالنسبة لأخ الزوج، وفي أية حالة من الحالات. وكذلك ضرورة تطبيق عقوبة الخلوة بالمرأة الأجنبية، ويغلظ أقصى غاياتها دون أن يبلغ حد الزنا. بالإضافة إلى ذلك تستحق الزوجة المطلقة قبل الدخول المهر المسمى أو مهر المثل إذا اختلى بها الزوج خلوة صحيحة، وتجب عليها العدة احتياطًا، فإذا جاءت بولد لحق الزوج - لإمكان حصوله من الخلوة بها - وثبت النسب منه. ويحصل تحريم أصول الزوجة على الزوج بالخلوة الصحيحة، أما فروعها فلا يحرمن على الزوج إلا بالدخول. وأما بالنسبة إلى المحلل له فلا تحل الزوجة للزوج بعد الطلاق الثلاث إلا أن يتزوجها رجل آخر زواجًا صحيحًا، ويدخل بها دخولاً حقيقيًّا ثم طلقها أو مات عنها، أما مجرد الخلوة الصحيحة بلا وطء فلا تحل لمطلقها الأول لعدم حصول الدخول بين الزوجة والزوج الثاني.

7 - التفريق بين الزوجين قضاء بسبب العيوب والأمراض (دراسة فقهية مقارنة)

حمزة رقيق جلول

قسم الفقه وأصول الفقه، يناير 2005م.

إن الموضوع الذي تناوله هذه الدراسة هو التفريق بين الزوجين بسب العيوب والأمراض. وقد قام الباحث ببيان مدى مشروعية التفريق بين الزوجين بسبب العيوب

والأمراض، ومن يملك الحق في طلب ذلك، وذلك بذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها وبيان الراجح في المسألة مما يتفق مع كليات الشريعة ومقاصدها. ثم ذكر الباحث حكم بعض الأمراض المعدية أو المانع. وقد سلك الباحث في دراسته لهذا الموضوع المنهج الاستقرائي في جميع المادة العلمية من مواردها، إضافة إلى المنهج التحليلي لكلام الفقهاء من خلال مناقشة أقوالهم والجواب على اعتراضاتهم. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث جواز التفريق بين الزوجين بسبب العيوب والأمراض، وكون ذلك حقًّا يملكه كل من الزوج والزوجة ضمن شروط وإجراءات معينة. وكذلك فإن العيوب والأمراض المسوغة للتفريق بين الزوجين غير محصورة في عدد معين أو نوع معين، بل كل عيب أو مرض يمنع من تحقيق المقاصد الشرعية من الزواج، أو ينتقل إلى الغير عن طريق العدوى، أو يخشى منه الضرر، أو يُوجِد نفرةً بين الزوجين يُعطى به الحقُّ في طلب التفريق، والفرقة هذه لا تتم إلا عن طريق القاضي، والله تعالى أعلم.

8 - ترتيب الأدلة الشرعية المتفق عليها عند الجمهور وتنزيله من خلال قضايا التعارض والترجيح

مصطفى محمد جبري شمس الدين
قسم الفقه وأصول الفقه، فبراير 2005م.

تبحث هذه الدراسة في موضوع "ترتيب الأدلة الشرعية"، وعلى وجه التحديد مجموع الأدلة التي تمّ الاتفاق على الاحتجاج بها من قِبل جمهور العلماء، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. وقد عالجت ترتيب هذه الأدلة في ضوء صلته بمبحث التعارض والترجيح، قاصدًا التعرف إلى مدى العلاقة بين ترتيبها ودرء تعارض دلالتها. واهتمت الدراسة ببيان رتبة كلّ من هذه الأدلة، ابتداءً من الكتاب فالسنة

فالإجماع فالقياس من حيث الرسم الأصولي والعمل الفقهي. وبينت أن هذه الرتبة الدليلية في حالة التعارض قد حفّت بها الدواعي إلى تقديم دليل على دليل آخر، كما بينت أن ثمة دواعٍ أدت إلى تأخير دليل عن دليل آخر. وخلصت الدراسة إلى أن لكل من هذه الأدلة الأربعة رتبة دليلية، فعينت المقدم منها والمؤخر ضمن مجموع الأدلة المتفق عليها، مع التغاضي عن حالات عدلت الرتبة فيها عن أصل وضعها، فإن الكتاب هو مقدمها رتبة لقطعية ثبوته كليًّا، وتليه السنة لاحتمال الظن في ثبوت بعضها، ثم يعقبها الإجماع لنشوئه عن تضافر الأنظار الاجتهادية، وأما القياس فإنه الأخير رتبةً لقيامه على تعدية معنى المنصوص عليه إلى غير المنصوص عليه عبر الاجتهاد. واعتمدت الدراسة ثلاثة مناهج، وهي: الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي، في الكشف عن مراتب هذه الأدلة. فمن خلال منهجها الاستقرائي تصفحت الجهود المبذولة في شأن الترتيب لتدنو من الموضوعية والعلمية، ومن خلال منهجيها التحليلي والنقدي عمدت إلى النظر في ترتيب هذه الأدلة مقتبسة من خلال أقوال الأصوليين وأفعال الفقهاء، ومراجعة ما نظّروه ومدارسة ما طبقوه من مقتضيات هذا الترتيب ومستلزماته.

9 - قاعدة ارتكاب أخف الضررين: "تطبيقات معاصرة في مجالي السياسة الشرعية والمعاملات المالية"

عبد الغني حاج إبراهيم
قسم الفقه وأصول الفقه، فبراير 2005م.

يتناول هذا البحث بالدراسة قاعدة من القواعد الفقهية، وهي قاعدة "ارتكاب أخف الضررين". وقد عني الباحث فيه ببيان مفهوم هذه القاعدة، وضوابطها، والقواعد الفقهية ذات الصلة الوثيقة بها، والتأصيل لها من القرآن والسنة النبوية

وتطبيقات الصحابة. كما عمل الباحث على دراسة بعض التطبيقات الفقهية لهذه القاعدة في الاجتهاد المعاصر في مجالي؛ السياسة الشرعية والمعاملات المالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الناقص لجمع الآراء الفقهية قديمًا وحديثًا المتعلقة بمجال الدراسة، والمنهج التحليلي لتحليل النصوص الشرعية والآراء الفقهية من أجل الوصول إلى حكم شرعي في تطبيقات تلك القاعدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التطورات المعقدة التي شهدتها الحياة في هذا العصر في شتى مجالات الحياة، منها المعاملات المالية والسياسة الشرعية بما في ذلك تستدعي جهود العلماء في البحث عن حلول المشكلات تلك الحياة، وكذلك بالإجابة عن أسئلة متعددة في نصوص الشريعة ومقاصدها، ومراعاة المصالح والمفاسد، والموازنة بينهما، حتى لا نضطر إلى تعطيل عجلة الحياة بالتوسع في درء المفاسد، ولا إلى هدم أركان الدين ومبادئه بالتوسع في المصالح بغض النظر عن الأحكام الشرعية القطعية.

10 - بيع العينة وتطبيقاته المعاصرة في بنك إسلام ماليزيا

عافه محمد سعيد عثمان

قسم الفقه وأصول الفقه، مارس 2005م.

سلطت الدراسة الضوء على بيع العينة وتطبيقاتها المعاصرة في بنك إسلام ماليزيا من خلال بيان صورها وألوانها وشروطها وضوابطها، وأهميتها في الفقه الإسلامي، وعلاقتها ببقية بيوع الآجال الأخرى المتداولة والمعاصرة، بغية تمييز بعضها عن بعض، لما يعتريها من تداخل يصعب على الدارس التفريق بينها كعلاقتها ببيع التقسيط والتورق والوفاء والبيع الإيجاري المنتهي بالتمليك، وتبرز أهمية الزمن وقيمته فيها تعجيلاً أو تأجيلا. واستعرضت أقوال المجيزين والمانعين لها، وحججهم وبراهينهم بأمانة علمية وموضوعية بغية الوصول إلى الراجح من القولين. كما ألقت الضوء على

تأريخ تأسيس البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وتوسعت في استعراض ممارسات وتطبيقات بيع العينة في بنك إسلام ماليزيا. وسلكت الدراسة المنهج المكتبي والوصفي لجمع المعلومات التي تعتمد على الاستنباط والاستقراء، والمنهج الفقهي المقارن للموازنة والمقارنة والمقابلة بين مختلف الآراء الفقهية القديمة والحديثة، والمنهج التحليلي النقدي لوصول إلى القول الراجح. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، منها أن بيع الأجل جائز شرعًا، والزيادة لأجل الزمن فيه معتبرة شرعًا، وأن العينة تعتبر أمَّ بيوع الآجال، وهي جائز قضاءً وممنوعة ديانة، وأن للمالكية بصمات مشهودة في إثرائها وتنوعها. و البنك الإسلامي الماليزي يأخذ بها اعتمادًا على قول الشافعية القائلين بجوازها، مع تحميله فوق طاقته، وأن مصلحة الفرد في بيع العينة أقل من مصلحة البنك، وينبغي عدم تحديد نسبة الربح سلفًا ما لم تضف للبيع المؤجل، وأنه ينبغي التمييز بين الموسر والمعسر فيها. وقد أشار الباحث إلى بعض المقترحات والحلول والبدائل الشرعية الراجحة، وأن البنك الإسلامي يتعامل بجلها، وهي كفيلة بإغنائه عن البيوع الصورية المتحيل بها.

11 - آداب مراعاة مشاعر المخاطبين في القرآن والسنة وتطبيقاته في مجال الدعوة

سليمان بن محمد بن حمود الحجري

قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، أغسطس 2004م.

يتناول هذا البحث آداب مراعاة مشاعر المخاطبين في القرآن والسنة وتطبيقاتها في مجال الدعوة، وذلك من خلال ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من مراعاة الخالق سبحانه لمشاعر نبيه الكريم، في مخاطبته والدفاع عنه وتبشيره، وما نهى عنه من تصرفات تؤذي مشاعره، ومراعاته سبحانه لمشاعر خلقه في تشريعه للأحكام، وطريقة مخاطبته لهم، ومواساته والدفاع عن المؤمنين. وكذلك إبراز الجانب التطبيقي لمراعاة

المصطفى ﷺ لمشاعر أصحابه وزوجاته ودعوته. ومن ثم تطبيق تلك الجوانب في أساليب الخطاب، والتعامل مع المخاطبين في الدعوة الإسلامية. ويبحث في كيفية تنمية هذه القيمة - مراعاة مشاعر المخاطبين - من خلال الأخلاق الإسلامية والعبادات والأحكام الشرعية. ويتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي للتعامل مع النصوص والمعطيات ذات الصلة بالموضوع، كما يعتمد البحث على تحليل النصوص والبحث المكتبي. ويهدف إلى إرشاد الدعاة وغيرهم من المسلمين إلى أفضل طرق التعامل مع المخاطبين من خلال آداب يراعون فيها مشاعرهم.

12 - سياسة الخلاف الديني عند الإمام الغزالي من خلال كتابيه "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" و"فضائح الباطنية"

محمد تاكور باجورا لوبس
قسم أصول الدين ومقارنة الأديان، يناير 2005م.

إن ظاهرة التكفير من أخطر البدع وأولها ظهورًا في الإسلام على يد المحكِّمة الأولى من الخوارج، وقد حذر منها رسول الله ﷺ أيما تحذير، والناس في هذه المسألة قديمًا وحديثًا بين إسراف وتفريط. والإمام الغزالي ممن عاش في عصر اضطربت فيه المذاهب والتيارات الفكرية، بحيث إن العادة قد جرت على تكفير كل من يخالف المذاهب المعروفة في الإسلام. ومن أجل ذلك يسعى هذا البحث إلى دراسة سياسة الخلاف الديني عند الإمام الغزالي من خلال دراسة كتابيه "فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة" و"فضائح الباطنية"، مستخدمًا في ذلك المنهج التحليلي النصي، للوقوف على نظرية هذا الإمام في حقيقة الإيمان والكفر وموقفه من قضية التأويل باعتبار أن معظم أخطاء المسلمين قد تبدت من خلال تأويلاتهم للنصوص الشرعية، وكيف طبق تلك النظرية على إحدى الفرق المغالية المنتسبة إلى الإسلام (الباطنية). وقد توصل البحث إلى حقيقة الإيمان عند الإمام الغزالي هو

تصديق رسول الله ﷺ في جميع ما جاء به، والكفر تكذيبه في شيء مما جاء به. إلا أن للوجود خمس مراتب (الوجود الذاتي، والحسي، والخيال، والعقل، والشبهي)، وأن الأخذ بهذه الدراجات الوجودية الخمس وبتأويلاتها ليس من حيز التكذيب، ونفيها تكذيب وكفر، ولكن لا رخصة للعدول عن درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان القاطع، مما يعني أن هذه الوجودات الخمس مترتبة، وأن بعضها أحق من بعض. وأيضًا توصل البحث إلى أن الإمام الغزالي يرى أن الباطنية تبنت أساس المذهب الفلسفي وخاصّةً في الإلهية والنبوة والمعاد، كما تبنت مذهب الإمامية في نظرية الإمامة والخلافة بدعوى ثبوت النص وعصمة الإمام الأمر الذي يفيدنا وجود الصلة الوثيقة بينهما. كما توصل البحث إلى أن الإمام الغزالي قسم معتقدات الباطنية إلى قسم يستلزم الكفر مثل الاعتقاد بوجود إلهين وإنكار الحشر والجنة والنار، فيلحق قائلها بالمرتدين في سائر الأحكام، وإلى قسم لا يستلزمه بل يكتفي في ذلك التبديع والتفسيق والتضليل، مثل نظريتهم في الإمامة والخلافة.